



/MEDIA INFORMATION/INFORMATION MEDIA: No. 05/2019

/ISSUED ON/DIFFUSEE LE: 28.02.2019 تاريخ النشر

/RELEASE/DIFFUSION: حالا لكافة الاعلام /immediate all media/immédiate tous media للنشر

الجلسة العامة تعزّز الدور الفريد الذي تقوم به الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط في مواعنة التشريعات في المنطقة الأورو-متوسطية

عُقدت الجلسة العامة الثالثة عشرة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط في بلغراد يومي 21 و 22 فبراير 2019، واستضافتها الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا. ساهم نحو 200 مشارك، من 26 برلماناً وطنياً، بالإضافة إلى المندوبين والخبراء والضيوف من البرلمانات الإقليمية، ومنظومة الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، ومجلس أوروبا والمنظمات الدولية الأخرى، وكبار أعضاء الحكومة الصربية، والسلك الدبلوماسي، وممثلو المجتمع المدني، في المناقشات التي أثّرت الحدث الرفيع المستوى. انتُخب النواب أعضاء مكتب الجمعية الجدد في بلغراد، وتم اختيار معالي العين الدكتورة علياء بوران من الأردن بالإجماع لرئاسة أعمال الجمعية.

رحّب وزير خارجية صربيا ونائب رئيس مجلس النواب بمندوبي الجمعية الذين شاركوا في مناقشات ملموسة وتبادلوا وجهات النظر والخبرات حول الأمن الإقليمي والتطورات السياسية والإرهاب والاقتصاد وتغير المناخ وحقوق الإنسان والهجرة. واعتمدوا بالإجماع القرارات الست التي قدمت بشأن هذه المواضيع، والتي توفر الإطار الاستراتيجي لأنشطة الجمعية في الأشهر المقبلة.

وأثنت الجمعية على التزام نوابها، والأمانة، والمبعوثين الخاصين الذين يعملون في جميع أنحاء المنطقة بفضل هيكليها اللامركزي، والذين يزويدها بمنير فريد للتنسيق مع الشركاء السياسيين والمنظمات الدولية والقطاع الإنتاجي والأكاديميين والمجتمع المدني. سيشمل هيكل الجمعية القائم مكتب موسع في جنيف الكبرى؛ ومركز الجمعية الاقليمي الأورو-متوسطي للبحوث في مدينة نابولي، الذي سيستضيفه إقليم كامبانيا؛ ومكتب لتعزيز الاتصال في مرسيليا، كلهم دون تكلفة. ستتيح هذه المكاتب استخدام رشيد وفعال للموارد المتاحة: تعزيز الشراكة مع الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية في جنيف؛ إقامة تعاون مع مركز حلف الناتو بشأن المتوسط والمشاريع الأكاديمية الخاصة بالجمعية في نابولي، بما في ذلك مؤتمر الأطراف المتوسطي القادم؛ بالإضافة إلى التعاون المنتظم في مرسيليا في ضوء "قمة الشاطنين" والمؤسسات الأكاديمية الرئيسية التي لدى الجمعية شراكة استراتيجية معها في مجالات الاستدامة الغذائية الزراعية وتوظيف الشباب بالتعاون مع منطقتي بروفانس - ألب - كوت دازور وبيدمونت.

فيما يتعلق بتطور التهديد الإرهابي، تم تحديد التحديات التي تشكلها عودة / إعادة توطين المقاتلين الإرهابيين الأجانب كمجالات حرجة تحتاج إلى عمل تشريعي متماسك ومتناغم على المستوى الإقليمي. وتم التركيز بشكل خاص على منع التطرف، وتم الاتفاق على إنشاء لجنة خاصة بمكافحة الإرهاب، تترأسها إيطاليا، والتي ستنتظر أيضاً في الموضوع الحساس "الشباب والوقاية"، وستقوم فرنسا بتيسير هذه اللجنة الفرعية. استعرض المندوبون التطورات السياسية والعسكرية في سوريا وليبيا، والتزموا بدعم عمليات المصالحة الوطنية. كما تعهدوا بدعم كامل لاستئناف المفاوضات بين الإسرائيليين وفلسطينيين بروح من الحوار البناء الذي يهدف إلى تحقيق عملية سلام شاملة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى حل الدولتين. وفيما يتعلق بالاقتصاد، أعرب المندوبون عن قلقهم بشأن علامات الركود الجديد، وطالبوا الاتحاد الأوروبي بالقيام بدور أكثر نشاطاً، خاصة فيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الناشئة والتدريب المهني. واثاد المندوبون بالشراكة الديناميكية بين الجمعية ومنظمة التجارة العالمية واتفقوا على إقامة منتدى برلماني أورو-متوسطي



مشترك بين المنظمين حول تسهيل التجارة والاستثمار، والذي سيستفيد من مؤتمر سنوي لتعزيز التجارة والاستثمارات. سيعقد المؤتمر القادم في جنيف وستضيفه منظمة التجارة العالمية. كما رحب المندوبون بالشراكة الجديدة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. فيما يتعلق بالبيئة، بما أن حضر مقرر الجمعية الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في بولندا، أكد المندوبون على الحاجة المطلقة إلى أن تنفذ البلدان، على المستوى التشريعي، الأحكام المتفق عليها في باريس. وستعمل الجمعية أيضاً على تعزيز فريقها المعني بالاقتصاد.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، أعاد النواب التأكيد على التزاماتهم بتعزيز وضمان الحفاظ على كرامة الإنسان وحماية حقوقه في المنطقة. اعتمد المندوبون " مبادئ الأمم المتحدة بشأن البرلمانات وحقوق الإنسان " وأيدوا خطة عمل تتضمن سلسلة من الحلقات الدراسية السنوية في جنيف وستراسبورغ لفائدة نواب الجمعية ليكونوا على دراية كاملة بالسياق الإقليمي وعمليات الاستعراض الدوري الشامل. وفيما يتعلق بمسألة الهجرة، سلطت المناقشة الضوء على النطاق العالمي لهذه الظاهرة، وأشارت إلى الحاجة المطلقة للإنسانية، وسيادة القانون، وتقاسم الأعباء، وإلى نهجاً عملياً ومنسقاً متأسلاً في المسؤولية المشتركة، أيضاً في ضوء الحساسيات المختلفة التي تم التعبير عنها من قبل دول اعضاء الجمعية فيما يتعلق بالميثاق العالمي للهجرة.

وشمل الفائزين بجائزة الجمعية السنوية أربعة أشخاص من إسرائيل ولبنان وسوريا، ومجتمع من إيطاليا، الذين سيستحقون، بعملهم لصالح السلام والاستقرار والإنسانية، إعجاب وامتنان الجمعية بأكملها.

